



البيان الصحفي

بيان صحفي صادر عن لجنة التمكين القانوني

أربعة بلايين إنسان مستبعد من سيادة القانون لجنة التمكين القانوني للفقراء تطلق نداءً دولياً يدعو إلى إدراج التمكين القانوني كركيزة أساسية في جدول أعمال مكافحة الفقر

في العمل، كأن ينشئون أعمالاً تجارية صغيرة، دون الحصول على الوثائق الرسمية اللازمة أو التعامل مع العدالة. والأمر لا يقتصر فقط على شدة تعقيد القوانين مما يحول دون فهم الفقراء لها أو توفرها بلغات أخرى لا يجيدون تحدثها، بل إنهم يعانون كذلك من قلة وسائل المساعدة القانونية المتاحة لهم أو عدم توفرها من الأساس. وفي هذا الإطار أوردت التقارير بالهند أن عدد القضاة لكل مليون شخص هو ١١ قاضياً فحسب وأن هناك ما يربو عن ٢٠ مليون قضية معلقة، فضلاً عن أن بعض القضايا المدنية تستغرق أكثر من ٢٠ عامًا للوصول إلى المحكمة. كما يبلغ عدد القضايا المترامية على عاتق القاضي الواحد في الفلبين ١٤٧٩ قضية في المتوسط.

• **حقوق الملكية** - حتى تحقق الأصول أعلى مستوى من الإنتاجية، يجب الاعتراف بها بشكل رسمي من خلال نظام يضم حقوق الملكية الفردية والملكية الجماعية ويعترف بالحقوق العرفية. كما أن تسجيل الأصول وتقييمها - سواء كانت متمثلة في عمل تجاري أو نشاط متنوع - في سجلات وسندات وعقود قياسية يحمي الأسر المعيشية والأعمال التجارية. ويجب إتاحة إمكانية استخدام الملكية المنقولة والثابتة من قبل الفقراء كضمان للحصول على ائتمانات وقروض تجارية ورهون عقارية.

• **حقوق العمل** - يعمل ما يزيد عن نصف إجمالي العمالة في البلدان النامية في أعمال غير رسمية، وترتفع هذه النسبة إلى ٩٠٪ في بعض بلدان جنوب آسيا وأفريقيا. ويؤدي توفير حقوق عمل آمنة للعمال إلى تشجيعهم - وتشجيع أرباب العمل كذلك - على الاستثمار في مهارات جديدة تحسن من إنتاجيتهم.

• **حقوق ممارسة الأعمال التجارية** - غالباً ما يواجه الفقراء في عملية الحصول على رخصة - التي تمثل أولى خطوات تسجيل العمل التجاري - الكثير من العراقيل نتيجة لبيروقراطية الروتين الحكومي وارتفاع الرسوم. وفي دراسة حديثة أجراها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، تناولت ١٢ بلداً من أمريكا اللاتينية، أن ٨٪ فقط من المشروعات في هذه البلدان مسجلة قانونياً، وأن هناك نحو ٢٣ مليون عمل تجاري يدار بشكل غير رسمي. كما إنه ليس بمقدور أصحاب الأعمال التجارية الحصول على قروض بنكية أو تنفيذ العقود أو التوسع في أعمالهم خارج نطاق شبكة علاقاتهم الشخصية مع عملائهم وشركائهم المعهودين. علاوة على الصعوبة التي يواجهها أصحاب الأملاك في نقل ملكية شركاتهم إلى أبنائهم. لذا يتيح منح الصفة الرسمية للشركات إمكانية انتقال الملكية من جيل لآخر كما تساعد بعض المفاهيم، مثل الشركات ذات المسؤولية المحدودة، في احتواء المخاطر الشخصية وحماية الأصول.

نيويورك، ٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٨ - هناك أربعة بلايين إنسان - الغالبية العظمى من سكان الأرض - محرومون من أية فرصة لتوفير ظروف معيشية أفضل لأنفسهم، وذلك بسبب استبعادهم من مظلة القانون. وردت هذه المعلومات في تقرير جديد صدر اليوم في نيويورك عن لجنة التمكين القانوني للفقراء، حيث ناشدت اللجنة من خلال هذا التقرير الحكومات والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني لوضع التمكين القانوني في مقدمة أولوياتها في إطار عملية مكافحة الفقر على الصعيد الدولي.

في هذا الصدد صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت - الرئيس المشارك للجنة المستقلة المدعوة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) - قائلة: "الدرس هنا واضح. فعند تجاهل القواعد الديمقراطية وغياب سلطة القانون القدرة على توفير المأوى، يصبح الأفراد الأكثر معاناة هم الأقل قدرة على تحمل الخسائر. كما يمثل إنشاء هيكل أساسي من القوانين والحقوق والليات إنفاذ الأحكام والفصل القضائي الفرق بين الضعف والأمان، بين الشعور باليأس والإحساس بالكرامة لدى مئات الملايين من إخواننا من البشر".

يشير هذا التقرير، الصادر تحت عنوان "قانون في خدمة الجميع"، إلى أن نصف سكان المناطق الحضرية حول العالم يعيشون في مستوطنات ويعملون في إطار اقتصادات الظل.

في هذا الإطار أورد السيد هيرناندو دي سوتو - الرئيس المشارك للجنة - قائلاً "ليس القانون مادة تُخلق في الجامعات - لكنه واقع يتم اكتشافه. فهناك اتفاقات قائمة بالفعل بين الفقراء - وهي بمثابة عقود اجتماعية - وما يجب القيام به هو وضع معايير متخصصة لتلك العقود لإقامة نظام قانوني واحد يعترف به ويحترمه الجميع".

وتؤكد اللجنة على أنه لا يمكن لاقتصاد السوق الحديث أن يعمل في غيبة القانون، وحتى يمكن للاقتصاد أن يصبح قوة شرعية في ذاته لا بد أن يخضع لحكم القانون. وتحدد اللجنة أربع ركائز أساسية يجب أن تشغل موضعاً محورياً في الجهود القومية والدولية الرامية إلى تحقيق التمكين القانوني للفقراء وهي: الوصول إلى العدالة وسيادة القانون وحقوق الملكية وحقوق العمل وحقوق ممارسة الأعمال التجارية.

• **الوصول إلى العدالة وسيادة القانون** - يشير التقرير إلى أن الاعتراف القانوني يبدأ من لحظة الميلاد. فما يزيد عن سبعة أضعاف من بين كل عشرة في بلدان العالم الأقل نمواً لا يملكون شهادات ميلاد أو غيرها من وثائق التسجيل. وعندما يكبر الأفراد يعيشون في منازل ويعتمدون على أنفسهم

التمكين القانوني وأزمة الغذاء...

تتألف اللجنة من ٢١ مفوضاً، بينهم رؤساء سابقون لدول وحكومات ووزراء وحقوقيون وباحثون اقتصاديون وغيرهم من كبار صانعي السياسات من الشمال والجنوب والشرق والغرب. وعلى مدار ثلاث سنوات، نفذت اللجنة ٢٢ عملية استشارية وطنية مع ممثلين من الحكومات والأكاديميين والمجتمع المدني والحركات الشعبية المحلية، فضلاً عن تشكيل خمس فرق عاملة فنية قدمت تقارير متخصصة.

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

شوموا شاماباندي، لجنة التمكين القانوني للفقراء، في نيويورك:

هاتف رقم ٦١٢٧ ٩٠٦ ٢١٢ +١ أو هاتف محمول رقم ٤٤٧-٥٧٥٢-٩١٧ +١

Shom.Shamapande@undp.org

معلقة على أزمة الغذاء الحالية، صرحت اليوم في نيويورك السيدة أولبرايت الرئيس المشارك قائلة: "بينما تتعدد الأسباب التي تقف وراء الارتفاع السريع في أسعار الغذاء، فإنه من الواضح أن أكثر من يعاني هم الفقراء والمستضعفون. لذا، يعتبر التمكين القانوني للفقراء أمراً حيوياً للحد من احتمالات التعرض للأزمة على المدى الطويل. فعندما تتوافر للفقراء الحماية القانونية لممتلكاتهم وضمان الحيازة والوصول إلى الائتمانات الميسرة، سيتمكنون من ضخ الاستثمارات اللازمة لزيادة معدلات النمو والإنتاجية. وختتمت السيدة أولبرايت حديثها قائلة: "تتمثل إحدى أولى أولويات عمل اللجنة في تحرير الطاقات الكامنة داخل الفقراء وإظهار قدراتهم الإبداعية - ويجب أن يأتي ذلك في مقدمة أولويات أي جهد يرمي إلى القضاء على الفقر".

التمكين القانوني والحوكمة الديمقراطية...

عندما تمثل قوانين المجتمع عائقاً أمام الفقراء، فسيتم عندئذٍ العصف بفكرة القانون كمؤسسة شرعية للحوكمة الديمقراطية، ويعتبر ذلك بمثابة جرس إنذار للمفوضين. على النقيض من ذلك، ففي ظل توسيع نطاق الحماية القانونية، سيجد عدد أكبر من المواطنين مصلحة أكبر في الحفاظ على النظام الاجتماعي السلمي واستقرار الحكومة المحلية. وتشير اللجنة إلى أن الإستراتيجيات التي تعمل على بسط نطاق التمكين القانوني للفقراء تؤثر على القضايا الأوسع نطاقاً المتمثلة في الاستقرار والسلام والحوكمة الديمقراطية.

في هذا السياق استنرد الرئيس المشارك هيرناندو دي سوتو قائلاً: "إن الهدف من تشكيل الحكومات هو تلبية احتياجات المواطنين. كما يعمل توسيع مظلة الحماية القانونية لتشمل الفقراء على تعزيز مكانة الحكومة المحلية وشرعيتها - خاصة في أعين الفقراء. فإقامة المؤسسات التي توسع من نطاق الحماية القانونية وتقلل من إمكانية التعرض للمخاطر وانعدام الأمن يمكن أن تمثل الفرق بين الشعور باليأس والإحساس بالكرامة لدى مئات الملايين من إخواننا من البشر".

سبيل التقدم:

يشير التقرير إلى أنه بمقدور قادة المجتمع بمختلف قطاعاته تأييد السياسات ذات الصلة وبالتالي تمهيد السبيل أمام تطبيق التمكين القانوني، لكن التغيير لا يمكن أن يحدث دون مشاركة فعالة من قبل الفقراء. كما يمكن أيضاً للجمعيات الأهلية المناصرة للفقراء ونشطاء المجتمع المدني ومجموعات العمل الاجتماعي المحلية الدفاع عن الفقراء في ساحات المحاكم وتوسيع قاعدة حقوقهم. كما يمكن أن يساعد تقديم الخدمات المتكاملة في الحد من التكاليف وتبسيط الإجراءات.

علاوة على ذلك، يمكن للتمكين القانوني أن يبيث النشاط في جدول أعمال حقوق الإنسان وأن يقود إلى تحقيق تقدم لم يكن ليبدو متصوراً من دون هذا التمكين. ويسلم التقرير الصادر عن اللجنة بأنه "لا يمكن طي صفحة الفقر من تاريخ العالم عبر التمكين القانوني فحسب، إلا أنه يصعب تصور تحقيق ذلك بدون هذا التمكين". ويركز جدول أعمال التمكين القانوني على تحسين الديناميكيات الداخلية للمقاطعات. ومن خلال تحسين هذه الديناميكيات والأطر الداخلية، يكون العمل الذي تقوم به اللجنة مكملاً للجهود الحالية التي تركز على قضايا الإعفاء من الديون والمساعدات الدولية. هذا مع الأخذ في الاعتبار أنه يمكن لجدول أعمال التمكين القانوني مساعدة الدول في تحويل الإعفاءات من الديون والمساعدات إلى واقع في ظل الأهداف الإنمائية للألفية.